بمعنى الصائر ذا سراج وهذا يختص بالتخريج الآخر فيرد على الكل انه انما يستقيم لو كان المسرج بكسر الراء
لكنه بفتحها قوله فان قلت لم يجعلوه اسم مفعول يمكن تقريره من وجهين احدهما انهم لما حكموا بغرابة
مسرج حكموا بانه ليس باسم مفعول منه لان كونه اسم مفعول منه يخرجه من الغرابة بناء على ان تسريح الله وجهه
ليس غريبا وفيه انه لا منافاة بين غرابة مسرج وكونه اسم مفعول من سرج وعدم غرابة سرج الله وجهه
ثم وقد جعل ... في شرح المفتاح مسرجا اسم مفعول من سرج وعيبا وقد ذكرنا وجه دفعه في الحاشية
وثانيهما انهم ذكروا في تخريجه وجهين وكونه اسم مفعول من سرج الله وجهه وجه ثالث فلم لم يذكروه
وفيه ان الجواب الثاني من السؤال ... او يكون من باب الغرابة يابى ذلك وايضا ذكرنا ان وجه
تخريج مسرج من السراج انه اسم مفعول من سرجه اي نسبه الى السراج بالمشابهة في قولك السراج بيان لحاصل المعنى
ويمكن دفع هذا بانه اجاب عن السؤال بوجهين الاول انه يحتمل ان يكون سرج الله وجهه مولدا مستحدثا
من السراج وفي تقريره وجوه احدها انه اذا كان مولدا حادثا بعد حكمهم بالغرابة فقد صح حكمهم بها
لانه لم يوجد حال الحكم حتى لا يصح الحكم بناء على جعله اسم مفعول من سرج وفيه ان الطاري الحكم
بالغرابة ليس سابقا على توليد سرج الله فان الاول من ائمة المعاني والثاني من ائمة اللغة والثاني
انه اذا كان مولدا لا يفيد جعل مسرج اسم مفعول منه خروجه عن الغرابة لان المولد غريب وفيه انه
لا يبقى بين وجهي الجواب فرق يعتد به والثالث انه اذا كان مولدا لم يصح جعل مسرج اسم مفعول منه
لانه لغة اصلية ولا يخفى ما فيه والوجه الثاني من الجواب ان سرج الله ايضا غريب فلا يفيد جعل مسرج
اسم مفعول منه خروجه من الغرابة وفيه انه اذا كان مولدا كان غريبا فلا يحسن ايقاع الغرابة في مقابلة
التوليد وايضا قد سبق ان هذا الجواب لا يستقيم على التقدير الثاني للسؤال هذا تقرير الجواب على وجهي
تقرير السؤال واما على الوجه الثاني فلا يصح ثاني وجهي الجواب اصلا وكذا ثاني وجوه تقرير الاول
من وجهي الجواب ... ولما كان في هذه النسخ من الشبه والمناقشات ما ان امكن دفع بعضها غيرنا الى قولنا
قلت هو ايضا من هذا القبيل او ماخوذ الخ يعني ان سرج الله من قبيل الغريب او ماخوذ من السراج كالمسرج
فلا يفيد جعله اسم مفعول منه خروجه من الغرابة قوله ثم استعير لكل واضح معروف اقتصر على معنى الاشتهار

ذكره ... في شرح الكشاف فانه استعارة للشرف والاشتهار وكانه نظر الى ان وصف اللقب
بالشرف ليس له كثير معنى وليس بذاك قوله انما هي من جهة الغرابة فاراد ان الغرابة مشتملة عليها
كما قال في الشرح لان الكراهة داخلة تحت الغرابة فكراهة ذلك اللفظ لغرابته المشتملة عليها ثم
كيف ولم يذكر في تفسير الوحشية ما يدل على الكراهة وان اراد ان الكراهة بسبب الغرابة ومن جهتها
يلزم ان يكون كل غريب كريها وهو ممنوع ولو سلم فمراد صاحب القيل احد الامرين اما ان الخلوص
عن الكراهة داخل في مفهوم فصاحة المفرد فلا بد من ذكره في تعريفها واما ان الكراهة مخل بالفصاحة حتى
فلا بد في تعريفها من ذكر الخلوص عن الكراهة والا لم يكن التعريف مانعا ولا يندفع شيء منهما بما
ذكره ... لان الكراهة بسبب الغرابة اما الاول فلانه لا يلزم من اعتبار انتفاء السبب في مفهوم
اعتبار انتفاء مسببه فيه واما الثاني فلانه لا يلزم من انتفاء السبب الخاص انتفاء المسبب لجواز
ان يثبت الشيء باسباب شتى ولان السبب ملزوم والمسبب لازم ولا يلزم من انتفاء الملزوم
انتفاء اللازم لجواز ان يكون اللازم اعم ولو ذكر ... ما يدل على ان الكراهة سبب للغرابة
اندفع الثاني لان انتفاء المسبب توجب انتفاء السبب مطلقا قوله وقيل لان الكراهة اشارة
الى ما ذكره الخلخالي بتحقيقه وحاصله ان الكراهة في السمع اما ان يرجع الى النغم لا الى نفس اللفظ او الى
واما ان يرجع الى نفس اللفظ واما ان يرجع الى نفسه لاشتماله على تركيب يتنفر الطبع عنه فعلى
الاول لا خفاء ان ذكر الكراهة مستغنى عنه وكذا على الثاني لانه قيد الغرابة يغني عنه واما على الثالث
فلا بد من ذكرها لانه لا بد ان يذكر في تعريف الفصاحة للخلوص عن الاشتمال المذكور وللاخلال بالفصاحة
جزما اذا عرفت ذلك عرفت انه لا يتجه عليه نظر ... ان اراد به انه قد يكون الكراهة
في بعض الالفاظ ثابتة مع قطع النظر عن النغم لان الخلخالي لم ينكر ذلك بل اثبته حيث ذكر
ان الكراهة قد يكون للغرابة او للاشتمال المذكور لا للنغم وان اراد به ان الكراهة حينما كان
يكون ثابتة مع قطع النظر عن النغم وانما ذكر لفظ الجرشى على سبيل التمثيل فاثباته مشكل
قوله حال من الضمير في خلوصه فيكون المقيد بهذه الحال هو الخلوص لكونه العامل
في ذي الحال نسوج عليه

Copyright © King Saud University